مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة

المدرس الدكتور
إياد العنبر
المدرس المساعد
اسحق يعقوب محمد

المقدمة

تعتمد مؤشرات الدولة الفاشلة على معايير محددة يتم القياس على أساسها، وتُعد قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية العامل الأساس لنجاحها أو فشلها. [1] ورغم أن العراق في ٢٠١٤ تراجع ١١ مرتبة عن تصنيف ٢٠٠٧ الذي احتل فيه المرتبة الثانية. إلا إنه لم يتجاوز قائمة الخطر في تصنيف الدول الفاشلة. لان ما تحقق من منجزات جعلت العراق يتراجع في التصيف، يبدو إنها كان تعمل في أرض رخوة سرعان ما انهارت أمام التحدي الأمني في الانبار والموصل. ولعل من أهم الأسباب التي تبقي العراق ضمن قائمة الدول الفاشلة فشل مشروع إعادة بناء دولة المؤسسات بعد نيسان ٢٠٠٣.

وفي ضوء الدراسات التي تبحث في مستقبل الدولة الفاشلة ، فأن استمرار فشل الدولة يمكن أن يؤدي إلى أنهيارها في حال التفاعل بين متغيرات خارجية (تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية) ومتغيرات داخلية (مثل فشل النظام السياسي في احتواء العنف ، وضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المتعارضة وتحقيق الاستقرار السياسي، وتنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة).

وعليه يبقى السؤال هو إلى متى يمكن أن يبقى العراق موحداً في ظل بقاء العراق في دوامة الدولة الفاشلة؟ والذي يجعل مستقبله كـ "دولة" مهدداً بالانهيار، وذلك لان

المتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى الانهيار موجود ومتفاعلة مع بعضها البعض. لكن ممانعة البيئة الإقليمية والدولية لا زالت تعطل هذا الانهيار.

وعلى ما تقدم، يفترض البحث أن العراق يواجه خطر التفكك، لكن كأحتمالاً وليس حتمية. وديمومة فشل الدولة في العراق تعّد العامل الرئيس في التاثير على بقاء العراق ككيان سياسي موحد في المستقبل.

وفي ضوء هذه الفرضية، يوظف البحث المنهج التحليلي لوصف الدولة الفاشلة، ومقاربتها مع الفرضيات التي تربط فشل الدولة واحتمالية تفككها.

ويقسم البحث على ثلاث محاور رئيسة، أولها يبحث في ماهية الدولة الفاشلة، والثاني يستعرض موقع العراق في تصنيف الدول الفاشلة، واخيراً مستقبل العراق في ظل فشل الدولة.

اولاً - الدولة الفاشلة : مفهومها ومؤشراتها

بدأت الأدبيات السياسية تناول مصطلح الدولة الفاشلة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، لا سيما بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بيل كلينتون" هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسة، خاصة الأمنية، والتي باتت تهدد الأمن الدولي. ويشير باحثين إلى دراستين لعبتنا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، الدراسة الاولى لـ(Gerald B. Helman, and Steven R. Ratner) عن الدولة الفاشلة في مجلة السياسة الخارجية الامريكية عام ١٩٩٣، أما الثانية فهي لـ "William I. Zartman" عن الدولة المنهارة عام ١٩٩٥. [٢] وفيما بعد أستخدام المفكر الامريكي (نعوم تشومسكي) مصطلح (الدولة الفاشلة) عنواناً لكتابه، وكان يريد من هذا المصطلح نقد الدولة الامريكية على اعتبار إنها الدولة الغير قادرة أو الغير راغبة في حماية مواطنيها من العُنف وربما عن الدمار نفسه، والتي تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان أم دولياً.[٣]

وعلى اعتبار أن الدولة ذات السيادة هي اللاعب الأساس في النظام الدولي، يتوقع منها أن تؤدي بعض الوظائف المحدودة وفق نموذج الدولة "الفيبري"* لضمان

أمن مواطنيها ورفاهيتهم، والدول التي تعجز عن القيام بتلك الوظائف يُرمز إليها بمروحة واسعة من التعابير، بما في ذلك الضعيفة، الهشة، المنهارة... الخ.[٤] وتختزل هذه المفاهيم في العموم بـ "عدم قدرة الدولة الوفاء بالالتزاماتها في توفير الحاجات الأساسية لغالبية شعوبها".[٥]

١. مفهوم الدولة الفاشلة

تعرف الدولة الفاشلة على أنها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الاطار القانوني. ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها، وعليه لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالبا ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد.[٦] وهناك تعريف آخر يرى بأن الدولة الفاشلة هي التي " تكون غير قادرة تماماً على المحافظة على نفسها بوصفها دولة – أمة، بسبب المشاكل الداخلية التي تهدد تماسكها والتي تفرض تحديات داخلية خطيرة على النظام السياسي".[٧]

وهناك من يعرف الدولة الفاشلة في ضوء الخصائص التي تتصف بها، ومن أهمها: ارتفاع في معدلات العنف الإجرامي والسياسي، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملائمتها، مستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الاطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الاقتصادي، ....الخ.[٨]

وتتفق تعاريف الدولة الفاشلة على انها تتصف بما يلي: [٩]

١. أنهيار القانون والنظام، حيث تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها، أو ان هذه المؤسسات تستخدم لقمع مواطنيها وإرهابهم.

٢. قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وضمان رفاه المواطنين.
٣. وعلى المستوى الدولين فقدان الكيان ذي الصدقية الذي يمثل الدولة خارج حدودها.

وعلى ما يبدو ان جميع التعاريف للدولة الفاشلة تركز على قضية فشل الدولة في تحقيق وظائفها الاساسية.

لكن مفهوم الدولة الفاشلة لم يسلم من سهام النقد، إذ " يواجه ويخلق إشكاليات تحليلية عدة بسبب عدم وضوح المفهوم من جهة، وبسبب استخداماته الملتبسة والمتعددة الأغراض من جهة آخرى".[١٠] ويصف "Charles T Call" مصطلح (الدولة الفاشلة) بأنه "غير مجدي إلى حد كبير، وينبغي التخلي عنه" إلا بالقدر الذي يشير إلى إنهيار كلي للدولة، حيث ينعدم وجود سلطة معترف بها (داخلياً) من قبل سكان البلد أو (خارجياً) من قبل المجتمع الدولي، ومنذ اواخر القرن العشرين لم نشهد حالة كهذه إلا في بلد واحد فقط هو الصومال (تقريباً من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٤).[١١] ويبدو أن هذا التعريف يخلط ما بين الدولة المنهارة والدولة الفاشلة ولا يميز بينهما.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك من يرى ضرورة التمييز بين الدولة الفاشلة والمفاهيم الاخرى المقاربة، كالدولة الضعيفة، و الدولة المنهارة.[١٢]

إذ يرى (ادورد نيومان Edward Newman) في الدولة الضعيفة بأنها الحالة التي تكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكُم في النظام العام داخل أراضيها، وغير قادرة على فرض سيطرتها على حدودها بشكل دائم ومستمر، ولا يمكنها الحفاظ على مؤسسات تحضى بالثقة وتملك مقومات الاستمرار وقادرة على توفير الخدمات العامة، ومن ثم ينعكس جميع ما تقدم على ضعف في مستويات الأداء الاقتصادي، ورفاه الإنسان" . في حين أن مفهوم الدولة الفاشلة يشير إلى ان الحكومة المركزية – إذا كانت موجودة – فهي عاجزة

تماماً عن حفظ المؤسسات أو الهيئات العامة، بالإضافة إلى عدم وجود سيطرة مركزية على إقليمها، فالدولة الفاشلة تعني واقعاً عدم وجود سيطرة فعلية لسلطة الدولة المركزية.[١٣] إذن، التمييز ما بين الدول الفاشلة والدولة الضعيفة يكون على أساس وجود المؤسسات في الدولة الثانية إلا أنها ضعيفة، أما في الدولة الفاشلة فأنها تكون فاشلة في الحفاظ على المؤسسات التي تدار من خلالها الدولة ومن ثم تفقد سيطرتها على إقليمها.

أما "كاتي كليمنت Caty Clément " ومن خلال تقديمها ثلاث نماذج للدولة: الدولة القوية نسبياً، الدولة في أزمة، والدولة المنهارة. فهي تماهي بين مفهومي (الدولة في أزمة) و(الدولة الفاشلة) وتعتقد ان الاخيرة حالة تسبق انهيار الدولة وكالأتي :[١٤]

الدولة القوية نسياً	الدولة في أزمة	الدولة المنهارة
١. قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن. و ٢. قدرة البنى التحتية على تقديم الخدمات الأساسية. ٣. على جزء كبير من إقليمها.و ٤. لفترة زمنة دائمة	١. غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.و ٢. غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية. ٣. على مناطق محددة من إقليمها.و ٤. لفترة قصيرة من الزمن	١. غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.و ٢. غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية. ٣. عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها.و ٤. لفترة طويلة من الزمن

ويظهر من ذلك، مفاهيم الدولة الفاشلة، أو الدولة الضعيفة، أو الدولة المنهارة، تختزل في عمومها بعدم قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها في توفير المهام الأساسية لغالبية شعبها.[١٥] لكن الفرق بينهما التراتب الزمني، إذ الدولة الضعيفة في حال تنامي التدهور والضعف يمكن أن تتحول بمرور الزمن إلى دولة

فاشلة، و الأخيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن ان تتجه نحو الانهيار. لكن يبقى الفرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة، هو أن الأولى تعني وجود سلطة سياسية لكنها تعاني من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، أما الثانية فتعني انهيار السلطة السياسية.(١٦)

٢. **مؤشرات الدولة الفاشلة**

منذ ٢٠٠٥ بدأ صندوق السلام (Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية (Foreign Policy)، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تأطيرها ضمن ١٢ مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتتراوح قيمة كل منها بين (٠-١٠)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة. (١٧)

وتتمثل المؤشرات الرئيسة للحكم على فشل الدولة فيما يلي:

- **المؤشرات السياسية** : شرعية نظام الحكم، عجز قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، ضعف او انعدام تطبيق حكم القانون وانتشار انتهاك حقوق الإنسان، ضعف الدولة في السيطرة على العنف ،عدم الاستقرار السياسي ، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول .
- **المؤشرات الاقتصادية** : تذبذب معدلات التنمية الاقتصادية، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية متفاوتة أو حادة، بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية.
- **المؤشرات الاجتماعية** :تصاعد الضغوط الديموجرافية، أي ارتفاع كثافة وحجم السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، تزايد حركة المهاجرين بشكل كبير إلى خارج الدولة

وانتشار ظاهرة هروب العقول والكفاءات ، و تهجير عدد من السكان من مناطق إلى اخرى داخل الدولة بشكل قسري، وضعف أو انعدام الإندماج الاجتماعي.

وغالبًا ما يأتي فشل الدول على أصعدة متوازية، لا يمكن الإمساك بأيهما السبب وأيهما النتيجة، بحيث يصبح الفشل على الصعيد الاجتماعي سببًا لفشل على الصعيد الاقتصادي، وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فإما أن تتسبب العوامل الخارجية فيه، أو أن تعزز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسساتية، وتعد هذه النظرة نظرة واسعة فضفاضة تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابكة مما يضمن الحكم بالفشل على أي دولة، وهو بذلك يصبح لفظًا تحكميًا غير موضوعي، فظهرت من هنا أهمية أن يتم تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلا لحالة الفشل تسمح بالحكم على شكل ودرجة ونمط الفشل الذي تعاني منه كل دولة .[١٨]

وفي ضوء ما تقدم، يبقى تصنيف صندوق السلام (Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية (Foreign Policy) هو التصيف الأساس والمعتمد من قبل الباحثين في دراسة الدولة الفاشلة، وذلك لانه يقدم تقريراً سنوياً عن تصيف تلك الدول. [١٩]

ثانياً- العراق في قائمة الدول الفاشلة

تسلسل	السنة	المجموع	الضغوط الديموغرافية	اللاجئون والمشردون	المشاكل بين المكونات	هجرة البشر	التنمية غير المتوازية	الفقر والتدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان	المنظومة الامنية	الفصائل السياسية	التدخل الخارجي
13	2014	102.2	8.0	8.5	10.0	8.0	8.1	7.0	8.7	7.7	8.7	10.0	9.6	7.9
11	2013	103.9	8.3	8.8	10.0	8.3	8.4	7.3	8.6	7.6	8.6	10.0	9.6	8.5
9	2012	104.3	8.0	8.5	9.7	8.6	8.7	7.7	8.4	7.8	8.3	9.9	9.6	9.0
9	2011	104.8	8.3	9.0	9.0	8.9	9.0	7.0	8.7	8.0	8.6	9.5	9.6	9.3
7	2010	107.3	8.5	8.7	9.3	9.3	8.8	7.6	9.0	8.4	9.1	9.5	9.6	9.5
6	2009	108.6	8.7	8.9	9.7	9.1	8.6	7.6	9.0	8.4	9.3	9.7	9.6	10.0
5	2008	110.6	9.0	9.0	9.8	9.3	8.5	7.8	9.4	8.5	9.6	9.9	9.8	10.0
2	2007	111.4	9.0	9.0	10.0	9.5	8.5	8.0	9.4	8.5	9.7	10.0	9.8	10.0
4	2006	109.0	8.9	8.3	9.8	9.1	8.7	8.2	8.5	8.3	9.7	9.8	9.7	10.0

في ضوء مؤشرات الدولة الفاشلة التي يعدها صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية الامريكية ، تنقل العراق ما بين المرتبة الرابعة في ٢٠٠٥ والمرتبة الثالثة عشر في ٢٠١٤: وعلى النحو الأتي:

- في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ جاء العراق في المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من" كوت ديفوار" و "الكونغو" و" السودان"[٢٠]
- عام ٢٠٠٧ احتل العراق المرتبة الثانية في قائمة الدول الفاشلة بعد السوادن التي تصدرت القائمة.[٢١]
- عام ٢٠٠٨ تراجع العراق إلى المرتبة الخامسة بعد كل من الصومال والسودان وزمبابوي وتشاد.[٢٢]
- عام ٢٠٠٩ احتل العراق المرتبة السادسة.
- عام ٢٠١٠ تراجع تصيف العراق في قائمة الدولة الفاشلة إلى المرتبة السابعة.
- عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ ترجع إلى المرتبة التاسعة.[٢٣]
- وفي عام ٢٠١٣ جاء العراق في المرتبة الحادية العشر.
- وفي عام ٢٠١٤ جاء العراق في المرتبة الثالثة عشر.

وحسب دراسة اعدها انتونيو كوردسمان و سام خزاي Anthony H. Cordesman and Sam Khazai بعنوان (العراق في أزمة) ، يمكن أن توضح تقييم الدولة العراقية من قبل المؤسسات الدولية والغير الحكومية، والتي على ضوئها يتم عّد العراق الدولة فاشلة ، إذ اشارت الدراسة إلى أن العراق:

١. حسب تصيف البنك الدولي جودة الحكم بالعراق بالمنخفضة حيث يأتي العراق بالمرتبة ١٧٨ من حيث مسآئلة الحكومة والمرتبة ٢٠١ من حيث الاستقرار السياسي والعنف والمرتبة ١٨٢ من حيث فعالية الحكم والمرتبة ٢٠٥ من حيث حكم القانون والمرتبة ١٨٩ من الاجراءات الحكومية والمرتبة ١٩٣ من حيث السيطرة على الفساد.

٢. العراق في المرتبة ١٧١ من حيث الدول الاكثر فسادا حسب منظمة الشفافية الدولية.
٣. العراق في المرتبة ١٣١ في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة (دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٤١ و المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة ٥٧.
٤. على الرغم من العوائد المرتفعة للنفط ، الا ان نصيب الفرد من الدخل بحدود (١٠٠٠ $) وهو يأتي في المرتبة ١٤١ فقط في العالم، وهو اقل دخلا عن أي دولة خليجية.
٥. على الرغم من أن معدل المواليد في العراق قد انخفض ، فإنه لا يزال تحت الضغط الديموغرافي الحاد. (حسب مركز الإحصاء الأميركي) يقدر أن عدد سكان العراق كان يبلغ ٥.٢ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ ، و ١٣.٢ مليون نسمة في عام ١٩٨٠، ٢٢.٧ ميلون نسمة في عام ٢٠٠٠، و٣١.٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٣ . ويقدر أن يكون عدد سكانه ٤٠.٤ نسمة مليون في عام ٢٠٢٥ و ٥٦.٣ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠.[٢٤]

وتأتي هذه الاحصائيات لفشل الدولة في العراق قبل ١٠-حزيران/ يونيو ٢٠١٤، يوم سقوط الموصل بيد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابية. وما تبعه نتيجه لهذا الانهيار الأمني من "نزوح اكثر من مليون مواطن عراقي من منازلهم و مقتل ما مجموعه ٢٤١٧ شخصا وإصابة ٢٢٨٧ آخرين جرّاء أعمال العنف والإرهاب التي حدثت في شهر حزيران الماضي. [٢٥]

ومن الجانب الاقتصادي يواجه العراق مشاكل اقتصادية انعكاساً لعدم الاستقرار السياسي والأمني، ويمكن أن تؤثر بدورها في ديمومة فشل الدولة في المؤشرا الاقتصادية، إذ يرى الدكتور مظهر محمد صالح اذا كان حجم السكان ممن هم تحت خط الفقر يقدر بنحو ١٩٪ قبل العاشر من حزيران في عموم العراق، فأن خط الفقر قد زاد اليوم ليلامس نسبة لاتقل عن ٣٠٪ من سكان البلاد او اكثر، ويعزز ذلك وجود مليون ونصف مهاجر من المحافظات موضوع الصراع مع

الارهاب، مضافاً اليهم معاناة السكان المحليين انفسهم ممن يواجهون الإرهاب بشتى الوسائل والذين إنقطعت بهم سبل الحياة المدنية وأساسيات الحياة كافة، كخدمات المياة والصحة والدواء والتعليم والكهرباء والعمل المنتج للدخل والإستقرار الإجتماعي وإنعدام معايير الحرية والتعبير عن الراي ونفاذ القانون. ولايخفى ان مؤشرات البطالة الفعلية التي بلغت ١٢٪ قبل العاشر من حزيران قد ارتفعت اليوم وفق تقديرات أولية الى ٢٠٪، او ربما اكثر بسبب توقف النشاط الإقتصادي في خمس محافظات تشكل اليوم مسرحاً للعمليات العسكرية. علما ان البطالة الفعلية بين صفوف الشباب ربما ترتفع إجمالاً الى ٣٨٪ في الوقت الحاضر بدلا عن ٢٤-٢٨٪، كما كان مقدر لها.(٢٦)

هذه المؤشرات تأتي لتراكم فشل الدولة في العراق، الذي يترتب عليه تحديات خطيرة تهدد مستقبله وكيان الموحد، لا سيما أن الازمات السياسية في العراق تنعكس سلباً على غداء النظام السياسي، ولا زالت تعطل مؤسسات الدولة في القيام بوظائها وبقاء العراق ضمن دائرة الدول الفاشلة.

ثالثاً: مستقبل العراق في ظل فشل الدولة

يبدو أن العراق سيبقى يدور في دوامة الدولة الفاشلة، على الاقل لأكثر من سنة قادمة. وفي ضوء هذا الافتراض : ما هو مستقبل الدولة في العراق في ظل بقاءه ضمن صدارة الدول الفاشلة؟

قسم "هلمان و راتنر Helman and Ratner" الدول الفاشلة إلى ثلاث انواع:(٢٧)

١. دولة فاشلة تشهد عجزاً أو ارباك في عمل الحكومة .
٢. دولة فاشلة انهيارها ليس وشيكاً ولكن يمكن ان يحدث في غضون عدة سنوات.
٣. دولة فاشلة، هي مستقلة حديثاً ومن الصعوبة تقييم مستقبلها.

وإذا استبعدنا النوع الثالث من الدول الفاشلة، فان الجدل في وصف حالة العراق ينحصر بين النموذجين الأول والثاني.

ويمكن مقاربة مستقبل الدولة في العراق من خلال المتغيرات، التي تؤثر على الدولة الفاشلة وتؤدي إلى انهيارها، التي قدمتها "كاتي كليمنت Caty Clément" في دراستها التفكيكية لانهيار الدولة و" ماذا يفعل فشل الدولة ؟ إذ ترى بان هناك اربعة متغيرات أساسية يمكن ان تؤدي إلى انهيار الدولة، وهي: (٢٨)

١. **المتغير الأول، ويتمثل في " تناقض في البيئة الخارجية":** التحول في البيئة الدولية من التدخل للحفاظ على تماسك الدولة إلى عدم التدخل، بصرف النظر عن درجة تماسكها الداخلي. في القرن الماضي بقاء كثير من الدول الضعيفة في فترة الحرب الباردة كان بسبب دعم احد القطبين، ومع نهاية هذه الحرب حدثت موجة من الانهيار لدول مثل يوغسلافيا، الصومال، بسبب زاول اشكال الدعم والمساندة الخارجية.

٢. **المتغير الثاني، متغير اقتصادي** : النظرية النوعية تنص على انه عندما يخضع الاقتصاد لتغييرات على مستوى القطاعات، على السبيل المثل من اقتصاد اولي الى اقتصاد ثانوي، فإن المجموعات اليائسة ستكون على اتصال و منافسة مع بعضها البعض بشكل متزايد مما يؤدي الى تأجيج الحركات الوطنية او الانفصالية. والنظرية الكمية تؤمن بأن التباين الكبير في معدل نمو الدولة يمكن ان يؤدي الى التعجيل بحدوث أزمة اجتماعية و سياسية حادة. هذا يبدو واضحاً في حالة الانهيار الاقتصادي، لكن كما لاحظ "اليكس دي توكوفيل" إن الانطلاق الاقتصادي (النمو الاقتصادي المفاجىء) قد يكون كذلك مصدر لاضطراب كبير. كما ان الحرمان النسبي بعد فترة طويلة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي الموضوعي يؤدي الى حالة اضطراب كذلك.

٣. **المتغير الثالث، تعبئة الجماعات ذات النفوذ:** الهويات الموجود على أساس الدين أو العرق أو الطبقة أو القومية، والتي لديها دافعاً قوياً للتعبئة السياسية، إلا إنها تشعر بالحرمان أو التهميش، مما يشكل لديها حافزاً قوياً للتمرد ضد المجاميع الآخرى التي تستحوذ على السلطة وتتمتع بنفوذها. ومن هنا يحدث الصدام بين

المجموعات التي تطالب بالتغيير لانها تعتقد بالتهميش، وجماعات تحاول المحافظة على الوضع القائم. وبقاء النظام السياسي واستمراره يتطلب دعم المجموعات ذات النفوذ، والتي تمتلك الثروة والمهارة للازمة لإدارة وأدامة بقاء الدولة.

٤. **المتغير الرابع، ضعف الاستيعاب المتبادل للنخب:** في النظام السياسي المثالي يمكن تهدئة العنف السياسي بآليات إدارة الصراع. إذ يتم إدامة الاستقرار بآلية "الاستيعاب المتبادل" أو تدوير النخب الجديدة الصاعدة في المجتمع، ودمجها في عمل النظام السياسي القائم، وجعلها اصحاب مصالح فيه، وعلى ذلك سيزيد النظام تأثيره في المجتمع. وفي حال التحول من نظام سياسي إلى نظام آخر يكون أحد اهم اسباب عدم الاستقرار ناتجة عن عجز النظام عن تدوير النخب واستيعاب النخب الجديدة، أو اقصاء النخب القديمة ومن ثم يتطور عدم الاستقرار إلى صراع حاد وقد يتخذ شكل العنف السياسي، وفي النهاية يؤدي إلى انهيار الدولة.

وفي ضوء هذه المتغيرات، ترى كاتي كليمنت، من خلال تراكم الملاحظات في متابعة ثلاث نماذج من الدول (الصومال، السودان، يوغسلافيا)، نجد أن الدولة القوية نسبياً تكون قادرة على التعامل على نحو مناسب مع متغير واحد، ولكن عندما تواجه متغيرين أوثلاثة، فانهما سيؤديان إلى عدم الاستقرار وتكون الدولة في أزمة (دولة فاشلة). لكن التفاعل مابين المتغيرات الأربعة سيؤدي حتماً إلى انهيار الدولة.[٢٩]

وإذا ما قاربنا هذه المتغيرات على العراق نجد أن غياب المتغير الاول هو الذي لا يزال يعطل حدوث انهيار الدولة. فالمتغيرات الثلاثة الاخرى هي موجودة ومتفاعلة بقوة على ارض الواقع في العراق.

اولاً- المتغير الأول: "**البيئة الخارجية**"

صحيح ان القوى الدولية ماتزال الفاعل الرئيس والمؤثر في نظام العلاقات الدولية، ولكن من ابرز التحولات في بيئة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب

الباردة، بروز القوى الإقليمية كقوى مؤثرة في تفاعلات البيئة الدولية. إذ شكلت نهاية الاستقطاب لأحد المعسكريين المتخاصمين في الحرب الباردة فرصة لظهور هذه القوى كلاعب مؤثر في البيئة الإقليمية التي يعمل فيها، وعليه إنّ أفضل إطار لفهم السياسة الدولية المعقدة والعنيفة في الشرق الأوسط يكون من خلال النظر إليها كحرب باردة بين عدد من اللاعبين الإقليميين، سواء أكانوا جهات حكومية أو غير حكومية، حيث تؤدي كل من إيران والسعودية الأدوار القيادية. "إنها حربٌ باردةٌ لأن هاتين الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين ليستا بمواجهة عسكرية وعلى الارجح لن تتواجها عسكرياً. في الواقع، إنّ سباقهما على النفوذ يستنفذ الأنظمة السياسية الداخلية للدول الضعيفة في المنطقة".[٣٠]

ولا يختلف اثنان على أن الولايات المتحدة الامريكية هي التي اسقطت النظام الدكتاتوري في العراق في نيسان ٢٠٠٣، لكن ما حدث بعد ذلك من دخول العراق في دوامة العنف وعدم الاستقرار السياسي كان بفعل بإرادة إقليمية تحالف فيها الاضداد من أجل هدف واحد هو: افشال المشروع الامريكي في العراق. ومنذ ذلك الوقت تحول العراق إلى ساحة لصراع القوى الإقليمية وبالتحديد(إيران، المملكة العربية السعودية، تركيا).

فضلاً عن ذلك، ونتيجة لفشل الدولة في فرض سيطرتها على الحدود وعجزها عن منع تاثيرات امتداد القتال في سوريا لاسقاط نظام بشار الاسد الذي بدء في ٢٠١١. اصبحت المناطق الغربية والشمالية الغربية من العراق مناطق قتال وتمدد للجماعات المسلحة التي تقاتل في سوريا. مما دفع الكثير من الباحثين والمحللين إلى طرح رؤية جديدة لهذه المنطقة يمكن تؤدي إلى انهيار الحدود بين الدولتين وتشكيل دول جديدة، على آثر تفكك الدولة في كل من العراق وسوريا.[٣١]

ففي ستنمبر ٢٠١٣ نشر "روبن رايت ROBIN WRIGHT" مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز الامريكية بعنوان:(خريطة متخيلة لإعادة ترتيب الشرق الاوسط) الخريطة تحاول الاجابة على السؤال الاتي: في فترات الصراع او المراحلة الانتقالية

إيهما سيكون أقوى مصادر الهويات القديمة أم النزعة القومية والطائفية ؟ وعلى ذلك يفترض "رايت" سنياريو لاحتمالية حدوث تفكك وإندماج في وقت واحد ، إذ يمكن ان تتشكل دولة كردية مستقلة ويمكن أن تضم إليها مناطق الاكراد في سوريا، ودولة سنية تضم المناطق الغربية من العراق والمناطق جنوب شرق سوريا، ودولة شيعية في الجنوب، ولكنه يعود ويقول: "حتى الان العراق يقاوم التقسيم بسبب الضغوط الخارجية".[٣٢] خريطة "روبن رايت" المتخيلة لإعادة ترتيب الشرق الاوسط، لم تجد مصداق لها على أرض الواقع إلا في العراق. وهذا ما حصل فعلاً بعد سقوط الموصل على يد (دولة العراق الإسلامية في العراق والشام).

وإلى الآن لا توجد رؤية موحد لمستقبل العلاقة بين المناطق الغربية، المعقل الرئيس للمكون السني، والحكومة المركزية في بغداد. إذ هنالك تيارات يتجادلان: الأول يعتقد بضرورة تطبيق النظام الفدرالي الذي يسمح به الدستور العراق، والثاني يرفض الفدرالية ويعدها مقدمة لتقسيم العراق. لكن لا توجد أطروحة الانفصال في الخطاب السياسي السني. بيد إن المشكلة في العلاقة مع إقليم كردستان، حيث عقب كل أزمة سياسية مابين المركز وحكومة الإقليم يبرز بقوة الخطاب الانفصالي عند قوى سياسية كردية.

سقوط الموصل هذا التطور الجديد، بالإضافة الى الصراع بشان تاخر اقرار موازنة ٢٠١٤ والخلاف على تصدير النفط من الإقليم، شكلت دافعاً لرئيس إقليم كردستان "مسعود برازني" إلى تكرار التصريح وفي اكثر من مناسبة على ضرورة تقرير المصير وتشكيل دولة الاكراد المستقلة. إذ يرى برزاني" ما حصل في الموصل والمنطقة الغربية احدث تغييرا ملحوظاً ، على الأرض، أدى الى تشكّل وضعٍ جديد ، رسم حدوداً تمتد الفاً وخمسين كيلو متراً تفصلنا عن بقية أجزاء العراق، وجعلنا بذلك في مواجهة داعش ، ما يعني في واقع الحال تقسيم العراق".[٣٣] وفي لقاء تلفزيوني مع قناة الـ BBC في (١ يوليو/ تموز ٢٠١٤) اكد مسعود برزاني أن "ما يحدث في العراق الآن

يشير إلى أن الإستقلال حق طبيعي للأكراد. لن نخفي الأمر بعد الآن، انه هدفنا الأول"[٣٤]

الموقف الدولي والإقليمي جدد رفضه لتصريحات رئيس الإقليم، إذ رد المتحدث باسم البيت الأبيض "جوش إرنست": "الواقع هو أننا لا نزال نعتقد أن العراق أقوى إذا كان متحدا"، لذلك تواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى دعم عراق ديمقراطي وتعددي وموحد، وسنواصل حث كل الأطراف في العراق على الاستمرار بالعمل معا نحو هذا الهدف". بدورها أكدت "جين ساكي"، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، مواقف الامريكي من وحدة العراق، وقالت: "عراق موحد يعني عراقا قويا، وأن الموقف الكردي من الاستقلال ليس بجديد، وقد عبروا عن ذلك من قبل". فضلاً عن ذلك كان الموقف الإيراني واضحاً وصريحاً برفض إي خطوة بأتجاه إستقلال كردستان العراق، وتركيا من جهتها إعلنت رفضها للإنفصال.[٣٥]

في ضوء ما تقدم، نجد أن الإرادة الدولية (الولايات المتحدة الامريكية) والإقليمية (تركيا وإيران) هي التي تلعب الدور الرئيس في بقاء العراق موحداً. بيد أن المراهنة على بقاء الموقف الدولي والإقليمي ثابتاً لا يتوافق مع منطق المصالح في السياسة الدولية، ولاسيما الموقف التركي .

ثانياً- المتغير الثاني "المتغير اقتصادي" : الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً إذ يعتمد على القطاع النفطي بدرجة عالية جداً، وعليه يمكن أن تشكل وفرة النفط في إقليم كردستان عامل مؤثر في رغبة إقليم كردستان للإستقلال. إذ "ينتج إقليم كردستان نحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً، قابلة للزيادة وفق تصريحات لمسؤولين، إلى نحو مليون برميل يومياً في ٢٠١٥ ونحو مليوني برميل في ٢٠٢٠، و وتشير معلومات إلى أن الاحتياط المؤكد يبلغ نحو ١٢ بليون برميل من النفط و٢٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز. كما يتوقع أن يزداد الاحتياط النفطي غير المكتشف إلى نحو ٤٥ بليون برميل من النفط ونحو ١٠٠-٢٠٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز " [٣٦] وفي حال وصول صادرات النفط الكردية تصل إلى ٤٥٠،٠٠٠ برميل يومياً، وفقاً لتصريحات المسؤولين

الاكراد، ممكن أن يكون بديلاً لكردستان عن حصتها الـ ١٧ في المئة من الموازنة الاتحادية .[٣٧] فضلاً عن ذلك وبحكم تطورات الأحداث التي أعقبت سقوط الموصل (١٠ حزيران ٢٠١٤) فأن حكومة الإقليم تسيطر الآن على حقول النفط في كركوك، والتي "كان معدل التصدير من حقولها سابقاً حوالى ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف برميل يومياً" حسب خبراء مختصين في القطاع النفطي .[٣٨]

في ضوء ذلك يعد باحثين حكومة إقليم كردستان " اكبر فائز في الأزمة العراقية الحالية".[٣٩] إذ أن قدرة حكومة إقليم كردستان لتحقيق الاستقلال المالي المطرد هو الخطوة الأساسية في تحقيق الأنفصال عن العراق ، وهذا ما أكده تصريح لمسعود برزاني في(١٤-تموز-٢٠١٤)، في لقاءه مع رئيس الوزراء التركي في أنقره، بقوله إن " الإقليم يعمل على محورين هما الاستمرار في العملية السياسية ببغداد للوصول إلى تشكيل حكومة جديدة، والعمل على بناء كردستان وحمايتها من كافة أشكال التهديدات ."[٤٠]

وتأسيساً على ما تقدم، الذي يؤخر الانفصال ومن ثم انهيار الدولة، هو عامل الزمن ليس إلاّ، كردستان في الوقت الحالي لا تريد أن تفقد العائدات المالية التي تحصل عليها من الموازنة الاتحادية سنوياً والتي تصل إلى اكثر من ١٧ مليار دولار حسب موازنة ٢٠١٣. بالإضافة إلى أن لغة الارقام عن القدرة الانتاجية للنفط في حقول الإقليم، لا تزال تواجه حاجز الواقع الجيوبولتيكي للإقليم، إذ على الرغم من أن حكومة الإقليم عملت على تشييد خط أنابيب لتصدير النفط من حقول الإقليم مباشرة إلى منظومة خط الأنابيب التركي-العراقي في الأراضي التركية. يمر فقط في إقليم كردستان مباشرة إلى تركيا، ويتفادى أي إشراف للحكومة الاتحادية عليه. تبقى هناك مشكلة بيع النفط في الاسواق العالمية حيث امتنعت مصافٍ في دول مطلة على المتوسط من شراء نفط الإقليم، منها مالطا والمغرب وإيطاليا، لأن بغداد أخذت تلاحق عمليات التصدير قانونياً. من ثم، تم تفريغ كمية من النفط في ميناء أشكلون الإسرائيلي.[٤١]

ثالثاً- المتغير الثالث والرابع، تعبئة الجماعات ذات النفوذ وضعف الاستيعاب المتبادل للنخب:

في حالة العراق يتداخل هذا المتغيران بدرجة كبيرة جداً، ويتفاعلان بقوة، نتيجة لعملية دمقرطة العراق التي اعقبت سقوط النظام الدكتاتوري في نيسان ٢٠٠٣. وبما أن أغلب تجارب العالم في التحول الديمقراطي تمر بفترة إنتقالية صعبة، والتغيير من نظام سياسي إلى آخر يقود بشكل واسع لما يشبه الأعراض المرضية المسببة للعنف وعدم الاستقرار. فالتغير في المواقف الاجتماعية وتهديد مصالح الجماعات الخاسرة، وضعف المؤسسات الحديثة التشكيل، ينزع إلى أنتاج مأزق سياسي بسبب :

١. توسع الاتجاهات السياسية: فالتغيرات الاجتماعية التي تفرضها الدمقرطة تخلق اتجاهات لمجوعات سياسية واسعة مع مصالح متباينة غير منسجمة، وعندما تكون الديمقراطية بدائية وجزئية، فالانتشار الواسع لتحشد المصالح الاجتماعية يجعل تشكيل تحالفات سياسية ثابتة صعباً للغاية.
٢. المصالح الغير مرنة والآفاق القصيرة المدى: أن المجاميع التي يهددها التغير الاجتماعي بسبب التحول الديمقراطي، من ضمنها النخب ذات النفوذ، غالباً ما يتم اجبارها على أخذ مواقف غير مرنة (متصلبة جداً) تجاه مصالحها.
٣. التنافس على التحشيد الجماهيري: في فترة التحول الديمقراطي تكون لدى مجاميع النخب المهددة بالخسارة تحشيد تحالفات مع جماهيرها على اساس الاطر التقليدية، لتشكيل اجندة سياسية توظف في المساومات السياسية.[٤٢]

بعد سقوط النظام تحول أطراف المعادلة بين من في السلطة ومن في المعارضة ويشكو التهميش. فالمكون السني بدء يشكو التهميش والاقصاء، والشيعة والاكراد بعد اكثر من ثمانين عام على تأسيس الدولة العراقية،[٤٣] اصبحوا هم القادة والزعماء في الدولة.[٤٤] المشكلة الأساس تكمن في فشل النخب السياسي في انتاج

نظام سياسي قادر على احتواء الأزمات السياسي، ويبدو أن السبب الرئيس يعود إلى عدم الاتفاق بين المكونات وتقاطع في ثلاث قضايا رئيسة:

١. الموقف من إرث الدولة العراقية الحديثة منذ عام ١٩٢١ إلى لحظة سقوط حكم البعث عام ٢٠٠٣، ويشمل ذلك الموقف من هوية الدولة، والجيش، وحزب البعث.
٢. رؤيتها للنظام السياسي للعراق، ويشمل ذلك بالأساس الموقف من الدستور.
٣. رؤيتها لمستقبل الدولة العراقية.[٤٥]

مشكلة القوى السياسية السنية هي عدم تقبل واقع العراق بعد ٢٠٠٣، إذ بعد أن كانوا أقلية ديمغرافية تحكم أغلبية شيعية، تحولوا إلى أقلية سياسية. ومن ثم انعكس ذلك في عدم وضوح في الرؤية لمستقبل العراق، فتدرجت في مواقفها من الرفض المطلق والمقاطعة، إلى المشاركة ذات الموقف السلبي الرافض لدستور ٢٠٠٥،[٤٦] إلى المشاركة الايجابية في انتخابات ٢٠٠٥.

يبدو أن مشكلة السنة في العراق ظهرت مع تبني النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ الديمقراطية التوافقية، ومشكلة الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التي تفتقد للإندماج السياسي والاجتماعي تتحول إلى نظام قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية، لإنها تتعامل مع المكونات الاجتماعية كأرقام، ومن ثم يسمح ذلك إلى أختيار أشخاص ليس بالضرورة يمثلون مناطقهم بقدر ما يتطلب انتمائهم القومي أو الطائفي لملء الفراغ العددي. وعلى ذلك يشكو السنة من " التهميش" على الرغم من مشاركتهم في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.

ويعتقد السنة أن قانون اجتثاث البعث، والذي عدل فيما بعد وسمي قانون المساءلة والعدالة، أنه وجد لاجتثاث البنية القيادية والملاكات الإدارية والعسكرية من بين ابنائهم. ويبدو أن بعض تلك القيادات، وبسبب تحوله إلى نخب خاسرة، اتجهت إلى تشكيل أو الانخراط في مجموعات مسلحة كانت تستهدف تقويض العملية السياسية في

العراق، ولذلك تحولت المناطق الغربية وشمال غرب العراق إلى مناطق عدم استقرار أمني.

وكذلك يعتقد السنة أن الدستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ مرر على خلاف إراداتهم، وكان موقفهم الرافض للدستور واضحاً عند عرضه على الاستفتاء الشعبي على دستور العراق في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥، إذ صوّتت ثلاث محافظات ذات الاغلبية السنية بـ(لا) في الاستفتاء. محافظة صلاح الدين صوّتت ضد الدستور بنسبة ٨١٪، و محافظة الأنبار صوتت بـ (لا) بنسبة ٩٧٪، أما محافظة الموصل فقبلت الدستور بنسبة ٥٤٪ كون نسبة السنة في محافظة نينوى لا تتجاوز ٦٠٪ . ووقتها كان المبرر الرئيس للرفض هو أن الدستور يضع أساسا لتقسيم العراق عبر إقراره للنظام الفيدرالي على اعتبار أنه يحمل بوادر التقسيم، لكن المفارقة الكبرى بعض النخب السياسية يدعون اليوم وبقوة إلى إقامة إقليم فدرالي يضم محافظات صلاح الدين والموصل والأنبار، ومستخدمين شعار "تهميش السنة" مبرراً للإقلمة.(٤٧)

وللفترة الممتدة من نهاية ٢٠١١ إلى بداية ٢٠١٤ شهدت توتراً بين قياديين سياسيين سنة وبين الحكومة المركزية بزعامة نوري المالكي،(٤٨) انعكست على استقرار الوضع العام في العراق وتزايد أعمال العنف. وكما يرى Anthony H.Cordesman أن هذه التطورات اشرت بوضوح ان العراق هو "أمة في أزمة" لانها مثقلة بتاريخ طويل من الحروب والصراعات الداخلية على السلطة، وفشل في الحكم. وخلقت قيادته الفاشلة زيادة مطردة في الطائفية والانقسامات بين الشيعة والسنة. وعليه أن التهديدات الرئيسة في البلاد تنتج عن جروح ذاتية يسببها قادة سياسيون، إذ شهد العراق ومنذ العام المنصرم وبداية العام الحالي هجمات وحشية ادت الى قتل وجرح وتشريد عشرات الالاف من المدنيين الابرياء وتدمير البنى التحتية. صراعات داخلية وحشية مذهبية و طائفية وقومية لاحتكار السلطة والتفرد بالحكم. القيادات السياسية نجحت في خلق الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة ونجحت في خلق الانقسامات العرقية بين العرب والكرد. (٤٩)

فشل القيادات السياسية في ايجاد آليات لحسم النزاع على السلطة والنفوذ انعكس بشكل واضح على تزايد أعمال العنف المسلح، بعد أن شهدت انحساراً في ٢٠٠٨. وهذا ما توضح احصائيات يونامي (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) لأعداد القتلى بسبب اعمال العنف: (٥٠)

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن المتغيرات الإربع التي تنقل الدولة من حالة الفشل

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	Tot
2012	302	150	179	206	149	360	338	292	398	189	445	230	**3238**
2013	319	418	229	595	963	685	928	716	887	852	565	661	**7818**
2014	618	564	484	610	603	1531	1737						

إلى الانهيار والتفكك: المتغير الخارجي، والمتغير الاقتصادي، تعبئة الجماعات ذات النفوذ، وضعف الاستيعاب المتبادل للنخب. وإذ استثنينا المتغير الخارجي، فالمتغيرات الثلاث الآخرى موجود ومتفاعلة في المشهد السياسي العراقي. فلا توجد آلية لتقاسم الثروة، وفشل النظام السياسي في ايجاد آاليات قادرة على احتواء مظاهر العنف السياسي. بمعنى آخر الذي يقف حائلاً أمام تفكك العراق هو ليس الإرادة الداخلية وقدرة النظام السياسي، إنما الإرادة الخارجية.

واقع الأمر ان النظام السياسي العراقي، وبفعل الأرث الاستبدادي وفشل القيادات السياسية في إدارة الدولة بعد نيسان ٢٠٠٣، عاجزاً عن تحقيق الإندماج السياسي والاجتماعي وبناء دولة المؤسسات القادرة على تحويل نقل الأفراد من الؤلاء للطائفة والقومية إلى الدولة. ومن ثم بدءت تتضائل الرغبة في العيش المشترك عند افراد مكونات المجتمع العراقي. ولعل هذا الامر واضحاً لدى المجتمع الكردي الذي اعرب عن رغبته في الإستقلال منذ عام ٢٠٠٥.(٥١) المشكلة إذن تبقى في خيارات المكونين الشيعي والسني.

الشيعة يعانون من عدم وضوح في الرؤية باتجاه المستقبل، وعلى الرغم من كونهم اصحاب مشروع الفدرالية لكنهم لم يحققوا ذلك على ارض الواقع! ولم يستطيعوا أن يقدموا نموذج للنهضة والعمران في محافظات الوسط والجنوب من العراق. وفشلوا في الاستفادة من البيئة الامنية المستقرة لجذب الشركات الاستثمارية القادرة على تحقيق ذلك، ولا الاستفادة من الثروات النفطية الهائلة في الجنوب.

أما السنة، فيبدو ان هنالك مطالب بدءت تتصاعد بضرورة إقامة إقليم يضم المحافظات ذات الاغلبية السنية، واقع الحال أن هذه المطالب دستورية، لكنها مشكلتها في محاولة استنساخ تجربة اقليم كردستان مع الحكومة المركزية، إذ تطالب بشراكة في الثروة وتقاسم السلطة مع الحكومة الاتحادية، وتشكيل قوات عسكرية من ابناء مناطقهم، ومن ثم اضعاف السلطات الاتحادية وتحويلها إلى مؤسسة لتقاسم النفوذ السياسي وتوزيع المناصب السيادية، في مقابل محاربة القوى المتطرفة والمتشددين السنة. [٥٢] ويبدو ان كل هذا يتم دون تقديم ضمانات بالقدرة على إنهاء الوجود المسلح خارج إطار الدولة وتجفيف منابع الإرهاب، لا سيما ان تجابر السنوات الماضية اثبتت أن القوى السياسية السنية لا تملك التأثير القوي على مناطقها، فالقوى المسيطرة هي الجماعات الإسلامية المتشددة والقوى المعارضة للنظام السياسي.

الخاتمة

في ظل مؤشرات الدولة الفاشلة، يمكن القول بأن العراق سيبقى في دائرة الـ(High Alert) أي الدول التي في حالة خطرة من الفشل، على الاقل للاعوام القادمة. وفشل الدولة في العراق يعود بالدرجة الأولى إلى عجز وفشل سياسي يعيشه العراق منذ نيسان ٢٠٠٣، إذ فشل القيادات في إدارة الأزمات السياسية، والذي ينعكس على إداء النظام السياسي، هو العائق الأكبر أمام إنقاذ العراق من سلسلة الأخطاء التي حدثت وباتت تهدد وحدة العراق. ومن ثم غياب التسأول، في الاوساط السياسية العراقية والمؤسسات الاكاديمية العراقية، عن كيف يتم تجاوز

الانهيار الأمني في الموصل وتداعياته؟ وما هو عراق المستقبل؟ يبقى الاحتمالات مفتوحة لاحتمال تكرار الأزمات وفي ابسط الفروض بقاء العراق دولة فاشلة، واعقدها انهياره.

وغيياب الرؤية العراقية للمستقبل، نجد ما يعاكسه في دوائر صنع القرار ومراكز البحوث الامريكية تحاول بالنيابة عنا، نحن العراقيون، التفكير في الخطوة القادمة وما الذي يجب عمله لتجاوز الازمة ومحاولة طرح سيناريوهات للمستقبل. ومن ابرز الطروحات اطروحة التقسيم الناعم "Soft partition " الذي بات حاضراً وبقوةً (٥٣).

التقسيم الناعم، لا يعني تفكك العراق إلى ثلاث دول بل هو يعني تقاسم للسلطة من خلال إنشاء الإقاليم، والدستور العراقي يعطي الحق للمحافظات بتشكيل الإقاليم، وعليه يمكن تشكيل ثلاث إقاليم في العراق، إضافة إلى أقليم كردستان، اقليمين في الجنوب واحد يضم المحافظات الوسطى، وآخر يضم المحافظات الجنوبية. وإقليم يضم المحافظات الغربية والشمالية الغربية. وإيجاد صيغة توافقية للمحافظات المختلطة ككركوك، وديالى. إذ أن تقاسم السلطة وايجاد الآليات لتقاسم الثروة حسب الكثافة السكانية يساهم في اسقاط الادعات بالتهميش ويضع القوى السياسية بمواجهة صريحة مع جماهير مناطقهم، واجبارهم على مواجهة مصادر التوتر وعدم الاستقرار. لكن هذه الخطوة يجب ان تسبقها مجموعة من التشريعات تنظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإدارات الإقاليم، لا سيما قانون النفط والغاز. والاحصاء السكاني.

تبقى المشكلة في مع إقليم كردستان، والتي يمكن ان نحصرها بأربع قضايا: كركوك، حصة الإقاليم من الموازنة الاتحادية، تصدير النفط، قوات حرس الإقليم (البيشمركة). لحد الآن لا يوجد خيار لدى حكومة الإقليم سوى البقاء ضمن خريطة العراق. وفي ضوء ذلك تشريع قانون النفط والغاز، وإجراء التعداد السكاني كفيل في حلحلة نصف المشاكل بين حكومتي كردستان وبغداد. أما النصف الآخر فهو يعتمد

على الخضوع بالامر الواقع. إذ إما أن تقبل حكومة الإقليم بجميع ما يترتب على مبادى الشراكة في تقاسم الثروات والسلطة. أو تعلن صراحة موقفها من البقاء ضمن عراق اتحادي. وهذا لا يتم إلا من خلال موقف واضح وصريح من قبل القوى السنية والشيعية تجاة مستقبل العلاقة مع الإقليم.

وختاماً، انطلاقاً من افتراض غياب الإرداة السياسية القادرة على إصلاح الاوضاع في العراق، فأن الرهان يبقى على الدبلوماسية الامريكية في العمل على ترتيب الوضع العراقي داخلي والضغط باتجاه تصفير المشاكل داخلياً، والمساعدة على ضبط تدخلات دول الإقليم.

وجميع ما تقدم هو مقدمات ضرورية للاتجاه تحقيق الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، ومعالجة مشاكل العنف السياسي، وازمة النزوح والهجرة الجماعية الداخلية. وفي حال تحقيق ذلك يمكن للعراق أن يخرج من قائمة الدول الفاشلة.

ملخص البحث

مستقبل العراق دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة

البحث يأتي كمحاولة لتشخيص قضية رئيسة تؤثر في مستقبل العراق ووجوده كدولة موحدة. وهو يحاول أن يسلط الضوء على مشكلة فشل الدولة في العراق، وكيف يؤثر تراكم الفشل على مستقبله. إذ احتل العراق المرتبة الثالثة عشر في تصنيف الدول الفاشلة لعام ٢٠١٤، والذي يعّده صندوق السلام (Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية (Foreign Policy). ، ورغم أن العراق تراجع ١١ مرتبة عن تصنيف ٢٠٠٧ الذي احتل فيه المرتبة الثانية. إلا إنه لم يتجاوز قائمة الخطر في تصنيف الدول الفاشلة.

احتلال العراق المرتبة الثالثة عشر ، يأتي قبل ١٠- حزيران ٢٠١٤ الذي شهد الانهيار الأمني في الموصل وسيطرة تنظم داعش وإعلان الخلافة الإسلامية ما تبعه من أحداث التي كشفت عن واقع تفكك العراق إلى ثلاث مناطق اثنان منها خارج

سيطرة الحكومة المركزية في بغداد، والتي تاتي كنتيجة لفشل الدولة في العراق وتساهم في ديمومته.

ويحاول البحث دراسة مستقبل العراق في ظل تصنيفه كدولة فاشلة، إذ تكمن الخطورة في تفاعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية يمكن أن تحول فشل الدولة إلى انهيارها. إذ أن فشل النظام السياسي في احتواء العنف، وعدم قدرته على إيجاد حلول لتقاسم السلطة والثروة، واحتواء الجماعات المؤثرة في عدم الاستقرار السياسي، يمكن يؤدي في النهاية إلى تفكك العراق. ولا يمكن المراهنة على ديمومة المتغيرات الخارجية التي تحول الآن من حصول التفكك.

وفي ظل مؤشرات الدولة الفاشلة، يمكن القول بأن العراق سيبقى في دائرة الـ(High Alert) أي الدول التي تواجه خطر الفشل، على الاقل للعوام القادمة. إذ تجاوز الازمات التي عصفت بالبلاد بحاجة إلى رؤية لانقاذ الدولة، وقيادة قادرة على تنفيذ الرؤية. في حين أن تعارض الإرادات السياسية تقف حائلاً في وجود كلا المطلبين، فأزمة الثقة بين القيادات السياسية وانعاكسها على مؤسسات إدارة الدولة اهم عقبة أمام خروج العراق من نفق فشل الدولة.

Abstract

The future of Iraq: A study in the relationship between failed state indicators and state failures factors

This research is an attempt to examine a significant issue that affects the future of Iraq and its existence as a unified state. It seeks to highlight the problem of state failure in Iraq, and how this accumulative failure influences its future. Iraq was ranked thirteenth in the 2014 failed states index, which is prepared by Fund For Peace in cooperation with Foreign Policy Magazine. And although Iraq's 2014 rank is better by 11 ranks than 2007, when it ranked second, Iraq is still at a dangerous ranking in the failed states index.

The improvement in Iraq's rank in the 2014 index was recorded before the security collapse on 10 June 2014, when ISIS took over Mosul and declared the establishment of the Islamic Caliphate. The events following this security crisis revealed the reality of Iraq's division into three regions, two of which are outside of the control of

Baghdad's central government, which resulted from the Iraqi state failure.

The research seeks to study the future of Iraq as a failed state, because the interaction between a group of internal and external factors may lead the state to collapse. The political system's failure in ending violence and its inability to find solutions for power and wealth sharing and containing the groups that contribute to the political instability may eventually lead to the disintegration of Iraq.

In light of the failed state index, it is safe to say that Iraq will stay in high alert status for years to come. To overcome the crisis that the country is facing now, a saving vision and a leadership capable of implementing this vision are indispensable. However, the conflicting political wills and the mistrust among the political leaderships and its reflections on the state institutions are the main obstacle to end its state failure.

هوامش البحث

(١) تُحدد المفاهيم المعاصرة للدولة بدلالة وظيفتها، إذ اخذ تتوسع كثيراً مع صعود دولة الرفاه في العالم الغربي ومسؤولية الدول عن توفير السلع السياسية (Political Goods) لمواطنيها. ومفهوم السلع السياسية يشير إلى منظومة من القوانين التي تنظم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية كفؤة، نظام مؤسساتي اقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم. وتأتي ضرورة توفير الأمن في قمة هرم تراتبية السلع السياسية كي يمكن توفير والتمتع بالسلع الاخرى للتفاصيل بشان مفهوم السلع أو البضائع السياسية ينظر:

ROBERT I. ROTBERG, **Failed States, Collapsed States, Weak States**: Causes and Indicators,p p 3-4

http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf, (14-7-2014)

(2) Charles T Call, **The Fallacy of the 'Failed state'**, Third world Quarterly, Vol.29,No.8,2008, p 1492.

http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01436590802544207 (11-7-2014)

(٣) نعوم تشومسكي ، **الدولة الفاشلة .. إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة : سامي الكعكي،(بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧)، ص٨.

* يقصد بنموذج الدولة الفيبري مفهوم الدولة عند عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر، والذي يعرف الدولة بأنها "أمة من الناس تدعي بنجاح حقّ استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية محددة" . ينظر ماكس فيبر: **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**، ترجمة؛ جورج كتورة، مراجعة وتقديم رضوان السيد، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،٢٠١١)، ص٢٦٣

(٤) عمر حمزاوي، **تشريع أزمات الدولة في الوطن العربي.. ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين**، في عادل مجاهد الشرجبي "وآخرون" : أزمة الدولة في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الاوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١١)، ص ٩٣.

(5) Sonja Grimma."Et al', '**Fragile States**': **introducing a political concept**, Third world Quarterly, Vol.35 ,No.2, 2014, p 199. http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01436597.2013.878127 (11-7-2014)

(6) Rosa Ehrenreich Brooks, **Failed States, or the State as Failure?** , University of Chicago Law Review, Vol. 72, No.4, (Fall- 2005), http://rosabrooks.squarespace.com/failed-states-or-the-states-as/ (3-7-2014)

(7) Robert H. Dorff, Democratization, **Failed States, and Peace Operations: the challenge of ungovernability**, American diplomacy, Vol. 26, No. 2, (Summer 1996). http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/Amdipl_2/Dorff.html#ungovern 10/ 11/2013

(٨) Robert I. Rotberg, **Failed States in a World of Terror**, *Foreign Affairs*, July/August 2002, http://www.foreignaffairs.com/articles/58046/robert-i-rotberg/failed-states-in-a-world-of-terror (10/11/2013) .

(٩) عمر حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(١٠) عبد الوهاب الأفندي، **حالة السودان**، في : عادل مجاهد الشرجبي "وآخرون" : أزمة الدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

(11) Charles T Call, op.cit, p1492.

(12) ROBERT I. ROTBERG, Failed States, Collapsed States, Weak States.., op.cit, p p 5-10 http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf, (14-7-2014)

(13) Edward Newman, **Weak States, State Failure, and Terrorism**. ,Terrorism and Political Violence 19, no. 4 (2007), p 465 . http://www.academia.edu/3335627/Weak_States_State_Failure_and_Terrorism_Terrorism_and_Political_Violence_vol.19_no.4_2007 (11-7-2014)

(14) Caty Clément, ***The Nuts and Bolds of State Collapse: What to do when States Fail? A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia***", Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005) ,p p 4-5. http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf (9-7-2014)

(15) Sonja Grimma."et al", '**Fragile States': introducing a political concept**, Third world Quarterly, Vol.35 ,No.2 (2014), p 199 http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01436597.2013.878127 (11-7-2014)

(16) ROBERT I. ROTBERG, Failed States, Collapsed States, Weak States, op.cit.5-10

(17) The Fund for Peace http://ffp.statesindex.org/(7-7-2014)

(١٨) رنا أبوعمرة، **تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة**، مجلة السياسة الدولية، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/3220/تحليلات/عالم-عربي/تعثر-انتقالي.aspx (٤- ٨-٢٠١٣)

(١٩) هناك تصنيف آخر للدول الفاشلة نشره معهد بروكنجز(The Brookings Institution) عام ٢٠٠٨ في دراسة إعده "سوزان رايز وستيوارت باتريك Susan E. Rice and Stewart Patrick " عن تصنيف الدول الضعيفة في البلدان النامية ، واعتمد على ما يلي:

- مؤشرات اقتصادية وتتضمن : الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المساواة في الدخل، والتضخم الاقتصادي، ونوعية التنظيم الاقتصادي.
- مؤشرات سياسية وتتضمن: فاعلية الاداء الحكومي، سيادة القانون، مكافحة الفساد، تقييم الحريات.
- مؤشرات أمنية وتتضمن: شدة الصراعات، الاستقرار السياسي وغياب العنف، حدوث الانقلابات، انتهاكات حقوق الإنسان، المناطق المتأثرة بالصراعات.
- مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وتتضمن: معدل وفيات الأطفال، اعداد المدارس، نقص التغذية، نسبة السكان المستفيدين من المياه المعقمة وخدمات الصرف الصحي،متوسط العمر المتوقع.

وتم تعميم هذه المؤشرات على ١٤٤ دولة لقياس مستوى الضعف وفقاً لعدد النقاط التي تحصل عليها بين (١٠.٠٠-٠.٠٠)، وعليه قسمت الدراسة الدول التي شملها التصنيف إلى ثلاث أنواع:( )

١. دولة فاشلة، وهي الدولة التي تحصل على ما مجموعة ٦ نقاط وكانت ضمن الأربع دول المتصدرة التصنيف .
٢. دولة ضعيفة في حالة حرجة، وهي الدولة التي كان تصنيفها ما بين (٤- ٢٨) .
٣. دولة ضعيفة، وهي الدولة التي صنفت ضمن المراتب الـ (٢٩-٥٦).

Susan E. Rice and Stewart Patrick, **Index of State Weakness In the Developing World**, The Brookings Institution, 2008 , p 9 http://www.brookings.edu/~/media/Research/Files/Reports/2008/2/weak%20states%20index/02_weak_states_index.PDF (18-7-2014)

(20) **The Fund for Peace** http://ffp.statesindex.org/rankings-2006-sortable

(21) **The Fund for Peace** http://ffp.statesindex.org/rankings-2007-sortable

(22) **The Fund for Peace** http://ffp.statesindex.org/rankings-2008-sortable

(23) **Foreign Policy** (٢٠١١-٢٠١٠-٢٠٠٩), http://ffp.statesindex.org/rankings-2007-sortable

(24) Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, **Iraq in Crisis**, Center for Strategic and International Studies (csis), p iii "Introduction", http://csis.org/files/publication/130106_Iraq_Book_AHC-sm.pdf MAY 30, 2014

(٢٥) احصائيات يوناني مكتب الأمم المتحدة في العراق لشهر حزيران ٢٠١٤، الموقع الالكتروني لبعثة يوناني

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=2156:2014-2014&Itemid=556&lang=ar ١_٧ ٢٠١٤

(٢٦) د. مظهر محمد صالح، **ملامح الإقتصاد السياسي للصراع في العراق**، شبكة الاقتصاديين العراقيين،١٣-٧-٢٠١٤، http://iraqieconomists.net/ar/2014/07/13/

(27) Gerald B. Helman, and Steven R. Ratner, **Saving Failed States**, Foreign Policy, Vol 89, no. 4 , 1993,p 4

(28) Caty Clément, op.cit,p p 8-10

(29) Ibid. p.11

(٣٠) غريغوري غوس، **ما ورأء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط**، دراسة تحليلة صادرة من مركز بروكنجز الدوحة، رقم ١١ (يوليو ٢٠١٤)، ص ٣
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2014/07/22%20beyond%20sectarianism%20cold%20war%20gause/arabic%20pdf.pdf

(٣١) Marina Ottaway and David Ottaway, **How the Kurds Got Their Way**
Economic Cooperation and the Middle East's New Borders, Foreign Affairs, (May/June 2014)
http://www.foreignaffairs.com/articles/141216/marina-ottaway-and-david-ottaway/how-the-kurds-got-their-way (13-6-2014)

(32) ROBIN WRIGHT , **Imagining a Remapped Middle East**, The New York Times, (September 28, 2013)
http://www.nytimes.com/interactive/2013/09/29/sunday-review/how-5-countries-could-become-14.html?smid=fb-share&_r=1&

(٣٣) مسعود برزاني في لقاء صحفي مع موقع المونيتور (١٦-٧-٢٠١٤)
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/07/iraq-kurdistan-region-barzani-interview-crisis-independence.html

(٣٤) لقاء تلفزيوني مع رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني، قناة الـ BBC (١ يوليو/ تموز ٢٠١٤)
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28103124

(٣٥) صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٣٠٠٣،السبت ٠٧ رمضان ١٤٣٥ هـ ٥ يوليو ٢٠١٤

(٣٦) وليد خدوري، **النفط في أسبوع (نفط كردستان العراق: لعبة الشطرنج مع بغداد)**، صحيفة الحياة، الأحد، (١٣ يوليو/ تموز ٢٠١٤) http://www.alhayat.com/Opinion/walid-/khadouri/3560036

[37] Marina Ottaway and David Ottaway,op.cit

(٣٨) وليد خدوري، **النفط في أسبوع (الأزمات السياسية تهدد بتقويض قطاع النفط العراقي)**،صحيفة الحياة ، الأحد،(٢٠ يوليو/ تموز ٢٠١٤) http://www.alhayat.com/Opinion/walid-/khadouri/3684593

(39) *Abbas Kadhim*, **Will the Iraqi-Kurdish Oil Dispute Lead to Kurdish Independence?** , The foreign policy institute ,(June 12, 2014) http://www.fpi.sais-jhu.edu/#!Will-the-Iraqi-Kurdish-Oil-Dispute-Lead-to-Kurdish-Independence/c1ujz/10AC3450-65EE-43FC-BB31-30703B060B7E

(٤٠) (رئيس إقليم كوردستان يجتمع مع رئيس الوزراء التركي)، موقع رئاسة إقليم كوردستان، الاثنين(١٤-٧-٢٠١٤) http://krp.org/arabic/articledisplay.aspx?id=WGFTPDFfNWk=

(٤١) وليد خدوري، النفط في أسبوع (نفط كردستان العراق: لعبة الشطرنج مع بغداد)، مصدر سبق ذكره.

(42) Edward D .Mansfield and Jack Snyder, **Democratization and the Danger of war**, international security, vol.20, no.1, (summer, 1995), p

(٤٣) حول هذا الموضوع يمكن مراجعة : غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط٢،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩). وبخصوص الشيعة راجع حسن العلوي، **الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠**،(إيران: دار الثقافة،١٩٩٠). أما بخصوص الاكراد راجع صلاح سعد الله، **المسالة الكردية في العراق**،(بغداد:دار المثنى للطباعة والنشر،٢٠٠٣).

(٤٤) للتفاصيل يمكن مراجعة ليام أندرسن وغاريث ستناسفيلد، **عراق المستقبل .. دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم**، ترجمة: رمزي ق. بدر، مراجعة وتقديم وتعليق : ماجد شبر،(لندن: دار الوراق للنشر،٢٠٠٥). و بيتر و.غالبريث، **نهاية العراق**، ترجمة :إياد أحمد، (بيروت: الدار العربية للعوم- ناشرون،٢٠٠٧)

[٤٥] يحيى الكبيسي، العراق: **الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي**، سلسلة تقييم حالة (فبراير ٢٠١٣)،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣)، ص٣.
http://www.dohainstitute.org/file/Get/44201ffa-93d8-4b48-bd92-96428c19c696.pdf

[٤٦] انظر بيتر و. غالبريث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

[47] RAFE AL-ESSAWI and ATHEEL al-NUJAIFI, "**Let Sunnis Defeat Iraq's Militants**", The New York Times,(JULY 27, 2014),
http://www.nytimes.com/2014/07/28/opinion/Let-Sunnis-Defeat-Iraqs-Militants.html?smid=tw-share&_r=2

[٤٨] إذ شهدت المحافظات ذات الأغلبية السنية مظاهرات بدءت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ على خلفية صدور مذكرة اعتقال بحق وزير المالية الاسبق "الدكتور رافع العيساوي". ورغم تعدد قيادات التظاهر وتنوع مطالبيها إلى درجة فقدانها للوحدة والتنظيم إلا إنها رفعت شعارات رافضة "التهميش السياسي"، وتطالب بإلغاء قانون مكافحة الإرهاب، وقانون المسألة والعدالة "اجتثاث البعث"، والمطالبة بالعفو العام عن سجنائهم. هذه الشعارات غالباً ما تستخدمها القوى السياسية السنية كتعبير عن رفضهم الواقع السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣.

[49] Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, op.cit

[50] UNAMI Human Rights Office, 'Human Rights, for All Iraqis, Every Day', CIVILIAN CASUALTIES: 2008-2012
http://www.uniraq.org/images/documents/UNAMI_HRO_%20CIVCAS%202008-2012.pdf & UN Casualty Figures for November 2013
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=1394:un-casualty-figures-for-november-2013&Itemid=633&lang=en

[٥١] في كانون الثاني عام ٢٠٠٥ نظمت (حركة إستقلال كردستان) في كردستان العراق استفتاء غير رسمي (لكنه كان بموافقة وزارة الداخلية في الإقليم) على إستقلال الاقليم عن العراقن وكان السؤال المطروح: هل تريد بقاء كردستان ضمن الدولة العراقية؟ أم تريد كردستان مستقلة؟ وكانتت النتائج مؤيدة بنسبة عالية جداً للإستقلال. مما دفع تركيا إلى إعلان رفضها اي خطوة باتجاه الإستقلال على لسان احمد داوود أوغلو وزير خارجيتها.صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٥٢٨١-(٢/كانون الثاني/٢٠٠٥).

[52] RAFE AL-ESSAWI and ATHEEL al-NUJAIFI, op.cit

(٥٣) للتفاصيل بشان اطروحة التقسيم الناعم أو السلس وعلى سبيل المثال ينظر :

1. Edward P. Joseph and Michael E. O'Hanlon , "The Case for Soft Partition in Iraq",The Saban Center for Middle East policy ay The Brookings Insttution, Analysis Paper (N u m b e r 1 2 , J u n e 2 0 0 7) http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2007/6/iraq%20joseph/06iraq_joseph.pdf (1-7-2014) ;
2. Michael O'Hanlon and Edward P. Joseph , "If Iraq must be divided, here's the right way to do it" Rruters(JULY 4, 2014) http://blogs.reuters.com/great-debate/2014/07/03/if-iraq-must-be-divided-heres-the-right-way-to-do-it/
3. ZALMAY KHALILZAD, "Get Ready for Kurdish Independence", The New York Times, JULY 13, 2014 , http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1 (15-7-2014)
4. Zalmay Khalilzad and Kenneth M. Pollack, "How to Save Iraq This is the best, or the least bad, solution to the current crisis", July 22,2014 http://www.newrepublic.com/article/118794/federalism-could-save-iraq-falling-apart-due-civil-war